

ولذلك ان ينتظر وجود المثل ولا يأخذ القيمة كما في الروضة عن البيان
والصريح عن ابي اسحاق **فقد** اي حين فقد المثل صوابه كما في بعض
المتنح الذي حين فقد المثل لا يابا النسبة كمال يخفى وفي فتاوى
الحاصل في هذه المسئلة ان من غصب عينا مثلمة وانها بالبر
عنها فان فقد او وجد بزيادة على ثمن مثله لزمه اقصم
من وقت الغصب الي وقت فقد المثل فلو كان وقت الغصب
ياوي مائة ووقت العقد ياوي مائتي وفيما بين الوقتين
ياوي الغارز مه الالف وقي على ذلك واما المتقوم فيضم بالقصا
قيمة من الغصب الي التلف **فقد** اي في المتقوم اي فا
متي بقي فالواجب رده والقيمة انما تكون عند العقد ان
وصورة المسئلة اي مسئلة ضمنا لباقصي فمالمكان الذي حل به
المثل من حين الغصب الي العقد اذ لم يكن المثل معتقدا عند التلف
فان كان معتقدا عند انقضاء الغصب الي وقت التلف اي وقت العقد
فقط والله اي بان كان المثل معتقدا عند التلف بالاكتر اي الكثر
وان زاد اي الكثر عادية للبراي فمالمكان الغصب رويقا
الكثره مسئلة اي الكثرها قيمة كما في عبارة غيره فكان ينبغي التفرغ بالتمييز
والمراد الا مسئلة التي حل بها الموصوب اي يعتبر اقصي فمالمكان
تم يعتبر بقدر ذلك المكان عن **فقد** اي تلك اليعلم بالكثر اي
ما نقص ونقص قيمته بيان للبرين والقيمة بتضمن القيمة
نظرا لتمثل بالبدو بالرجل اي باحدهما الاحتمال الشبه في اي
اي للرجل مال اي الشبه بما المرش مقدروه هو الرجوع الي
وهو يمان حاله من الحيوانات كالسمن كان غصب دابة مسئلة
فانك شمسنت ردها وارش السمن الاول دسباط ونه
متقوم في هذه اشروع في مسائل ذكرت في باب الغصب استطرادا
وان لم تكن من الغصب وضمان الزايد اي على وقت التلف بان

سبت

سبت التلف زيادة قيمة في مضمونه على الغاصب ومن غيره
مردم عند خوف الخوف وكوفي عند عدمها كذلك اي كالة
فان تلف اي غير الموصوب المتقوم عند خوف الغننة انظر
ما المراد بالغننة هل المراد ان يقتل كل من سمع او قال التغير
المراد الغننة بالنظر الي غالب الناس **تتم** اي تمت
مسائل الاول وقوع فصل بيت او دينار في حجره او تحفظ الحصيل
او الدينار له بتلف البيت او الدواة ولها ثلثة احوال المقص
موجبا حبس البيت او الدواة والمقصود من صاحب الغننيل
او الدينار او التخصيص منها المسئلة الثالثة لو ادخلت بهيمة
برسها في قعره لم يخرج الا بتركها كرت تخليصها برعاية تحفظ
ذي الروح ولها اثنان ثلثة احوال التفرغ من مالك الدابة او
من مالك القدر او منها والثلثة احوال لذلك المسئلة الثالثة
انتهت بهيمة جوهره ولها حالان ان نسيب مالك الهميمة
لتعصم فيضمن الجوهره للجارية او لا ينسب اليها وعمل على ذلك
لا يجب عدايح الهميمة اخذ الجوهره وقصص الشفعة
القديم ولو حكم لتشمع مالوا باع القديم بشرط الخيار لهما وبيع شريكه
دوله باع اذ يباعا فليس بل بشرط الخيار الشفعة على الثاني فمالم يقسم اي
اشترى اكثر من حصصه فمالم تقسمه لكنه قبلها كما هو حال صلح المنفي بل
عكس المنفي بل نحو شريكه وانما قلنا له صلح اي القائل ان
لم قد تدخل على ماله يمكنه ان يلدو على ما يمكن لا يمس الا المطر
فتمامل وصرف هو ما تخفف يعني تعينت او نقل يعني بيت
وعملل فهو عطف تفسير او مراد في والمراد تميزت المرافق بان
صارت الحصص منحصلة عن بعضها في ارض من علم سنة اهلها
تجزي المنقول اصالة تخله فبعض الصابرة اليه اي التفرغ
الاحداث كما هو ظاهر عبارته اخذ وشرا فيه تونه شريكا وما

العلوم

اي دواة

فمالم يقسم اي اشترى اكثر من حصصه فمالم تقسمه لكنه قبلها كما هو حال صلح المنفي بل عكس المنفي بل نحو شريكه وانما قلنا له صلح اي القائل ان لم قد تدخل على ماله يمكنه ان يلدو على ما يمكن لا يمس الا المطر فتمامل وصرف هو ما تخفف يعني تعينت او نقل يعني بيت وعملل فهو عطف تفسير او مراد في والمراد تميزت المرافق بان صارت الحصص منحصلة عن بعضها في ارض من علم سنة اهلها تجزي المنقول اصالة تخله فبعض الصابرة اليه اي التفرغ الاحداث كما هو ظاهر عبارته اخذ وشرا فيه تونه شريكا وما

تتم اي تمت
فقد اي في المتقوم
اي فا
متي بقي
فالواجب
رده
والقيمة
انما تكون
عند العقد
ان
وصورة
المسئلة
اي مسئلة
ضمنا
لباقصي
فمالمكان
الذي حل به
المثل
من حين
الغصب
الي
العقد
اذ لم يكن
المثل
معتقدا
عند
التلف
فان كان
معتقدا
عند
انقضاء
الغصب
الي
وقت
التلف
اي
وقت
العقد
فقط
والله
اي بان
كان
المثل
معتقدا
عند
التلف
بالاكتر
اي
الكثر
وان
زاد
اي
الكثر
عادية
للبراي
فمالمكان
الغصب
رويقا
الكثره
مسئلة
اي
الكثرها
قيمة
كما
في
عبارة
غيره
فكان
ينبغي
التفرغ
بالتمييز
والمراد
الا
مسئلة
التي
حل
بها
الموصوب
اي
يعتبر
اقصي
فمالمكان
تم
يعتبر
بقدر
ذلك
المكان
عن
فقد
اي
تلك
اليعلم
بالكثر
اي
ما
نقص
ونقص
قيمته
بيان
للبرين
والقيمة
بتضمن
القيمة
نظرا
لتمثل
بالبدو
بالرجل
اي
باحد
هما
الاحتمال
الشبه
في
اي
اي
للرجل
مال
اي
الشبه
بما
المرش
مقدروه
هو
الرجوع
الي
وهو
يمان
حاله
من
الحيوانات
كالسمن
كان
غصب
دابة
مسئلة
فانك
شمسنت
ردها
وارش
السمن
الاول
دسباط
وننه
متقوم
في
هذه
اشروع
في
مسائل
ذكرت
في
باب
الغصب
استطرادا
وان
لم
تكن
من
الغصب
وضمان
الزايد
اي
على
وقت
التلف
بان